

المعيار الدولي للمحاسبة ٤١

الزراعة

الهدف

هدف هذا المعيار هو تحديد المعالجة المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالنشاط الزراعي.

النطاق

- ١ يجب تطبيق هذا المعيار للمحاسبة عن الأمور الآتية عندما تكون متعلقة بالنشاط الزراعي:
- (أ) الأصول الحيوية، باستثناء النباتات المثمرة؛
- (ب) المنتج الزراعي عند الحصاد؛
- (ج) المنح الحكومية المشمولة بالفقرتين ٣٤ و٣٥.
- ٢ لا ينطبق هذا المعيار على:
- (أ) الأرض المتعلقة بالنشاط الزراعي (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ١٦ "العقارات والآلات والمعدات" والمعيار الدولي للمحاسبة ٤٠ "العقارات الاستثمارية").
- (ب) النباتات المثمرة المتعلقة بالنشاط الزراعي (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ١٦). ومع ذلك، ينطبق هذا المعيار على المنتج الذي ينمو على تلك النباتات المثمرة.
- (ج) المنح الحكومية المتعلقة بالنباتات المثمرة (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ٢٠ "المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية").
- (د) الأصول غير الملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعي (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ٣٨ "الأصول غير الملموسة").
- (هـ) أصول حق الاستخدام الناتجة من استئجار أرض تتعلق بنشاط زراعي (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ "عقود الإيجار").
- ٣ يُطبَّق هذا المعيار على المنتج الزراعي، وهو المنتج المحصود من الأصول الحيوية للمنشأة، عند الحصاد. وبعدئذٍ، يتم تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة ٢ "المخزون" أو أي معيار آخر واجب التطبيق. ومن ثم، فإن هذا المعيار لا يتناول تصنيع المنتج الزراعي بعد الحصاد، على سبيل المثال، تحويل العنب إلى عصير من قبل أحد مصنعي العصائر الذين قاموا بزراعة العنب. ففي حين أن مثل هذا التصنيع قد يكون امتداداً منطقياً وطبيعياً للنشاط الزراعي، والأحداث التي تقع قد تحمل بعض التشابه مع التحول الحيوي، إلا أن مثل هذا التصنيع لا يندرج ضمن تعريف النشاط الزراعي الوارد في هذا المعيار.
- ٤ يقدم الجدول أدناه أمثلة على الأصول الحيوية والمنتج الزراعي والمنتجات التي هي نتاج التصنيع بعد الحصاد:

المنتجات التي هي نتاج التصنيع بعد الحصاد	المنتج الزراعي	الأصول الحيوية
الغزل، السجاد	الصوف	الغنم
الألواح، ونشارة الخشب	الأشجار المقطوعة	الأشجار في مزرعة أخشاب
الجبن	الحليب	ماشية الألبان

المنتجات التي هي نتاج التصنيع بعد الحصاد	المنتج الزراعي	الأصول الحيوية
النقانق، لحم الأبقار المصنع	الذبائح	الأبقار
الخيوط والملابس	القطن المحصود	نباتات القطن
السكر	القصب المحصود	قصب السكر
التبغ المصنع	الأوراق المقطوفة	نباتات التبغ
الشاي	الأوراق المقطوفة	شجيرات الشاي
العصير	العنب المقطوف	كرمات العنب
الفاكهة المصنعة	الفاكهة المقطوفة	أشجار الفاكهة
زيت النخيل	الفاكهة المقطوفة	نخيل الزيت
منتجات المطاط	عصارة الأشجار المحصودة	أشجار المطاط
بعض النباتات، على سبيل المثال، شجيرات الشاي وكرمات العنب ونخيل الزيت وأشجار المطاط، تستوفي عادة تعريف النبات المثمر وتقع ضمن نطاق المعيار الدولي للمحاسبة ١٦. ومع ذلك، فإن المنتج الذي ينمو على النباتات المثمرة، على سبيل المثال، أوراق الشاي والعنب وثمره ونخيل الزيت وعصارة الأشجار، يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للمحاسبة ٤١.		

التعريفات

التعريفات المتعلقة بالزراعة

٥ تُستخدم المصطلحات الآتية في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها فيما يلي:

النشاط الزراعي هو قيام المنشأة بإدارة التحول الحيوي وحصاد الأصول الحيوية لغرض بيعها أو تحويلها إلى منتج زراعي أو إلى أصول حيوية إضافية.

المنتج الزراعي هو المنتج المحصود من الأصول الحيوية للمنشأة.

النبات المثمر هو نبات حي:

(أ) يُستخدم في إنتاج أو توريد منتج زراعي؛

(ب) يُتوقع أن يثمر لأكثر من فترة واحدة؛

(ج) توجد احتمالية ضعيفة لبيعه على أنه منتج زراعي، بخلاف مبيعات الخردة العرضية.

الأصل الحيوي هو حيوان أو نبات حي.

التحول الحيوي يشمل عمليات النمو والانتكاس والإنتاج والتكاثر التي تتسبب في حدوث تغيرات نوعية أو كمية في الأصل الحيوي.

تكاليف البيع هي التكاليف الإضافية التي يمكن عزوها بشكل مباشر إلى استبعاد أصل، باستثناء تكاليف التمويل وضرائب الدخل.

مجموعة *الأصول الحيوية* هي تجميع للحيوانات أو النباتات الحية المتشابهة.

الحصاد هو فصل المنتج عن الأصل الحيوي أو إنهاء العمليات الحيوية للأصل الحيوي.

أ٥ لا يُعد ما يلي نباتات مثمرة:

- (أ) النباتات المزروعة ليطم حصادها على أنها منتج زراعي (على سبيل المثال، أشجار يتم تنميتها لاستخدامها كخشب)؛
 (ب) النباتات المزروعة لإنتاج منتج زراعي عندما تكون هناك احتمالية أقوى من كونها احتمالية ضعيفة بأن المنشأة ستقوم أيضاً بحصد النبات وبيعه على أنه منتج زراعي، بخلاف مبيعات الخردة العرضية (على سبيل المثال، الأشجار التي يتم زراعتها للانتفاع بكل من ثمارها وخشبها)؛
 (ج) المحاصيل السنوية (على سبيل المثال، الذرة والقمح).

ب٥ عندما لا تعود النباتات المثمرة مستخدمة لإنتاج منتج، فقد يتم قطعها وبيعها على أنها خردة، على سبيل المثال، لتستخدم على أنها حطب. ولا تمنع مبيعات الخردة العرضية تلك النبات من استيفاء تعريف النبات المثمر.

ج٥ المنتج الذي ينمو على النباتات المثمرة يُعد أصلاً حيواً.

٦ يشمل النشاط الزراعي مجموعة متنوعة من الأنشطة؛ على سبيل المثال، تربية الماشية وزراعة الغابات والمحاصيل السنوية أو المعمرة وزراعة البساتين والمزارع، وزراعة الزهور وتربية الأحياء المائية (بما في ذلك تربية الأسماك). وتوجد سمات معينة مشتركة ضمن هذه المجموعة المتنوعة:

- (أ) *القدرة على التغيير*. الحيوانات والنباتات الحية قادرة على التحول الحيوي؛
 (ب) *إدارة التغيير*. تسهّل الإدارة التحول الحيوي عن طريق تعزيز، أو على الأقل تثبيت، الظروف اللازمة لحدوث العملية (على سبيل المثال، مستويات المغذيات والنداوة ودرجة الحرارة والخصوبة والضوء). وتميز مثل هذه الإدارة النشاط الزراعي عن الأنشطة الأخرى. فعلى سبيل المثال، لا يُعد الحصاد من مصادر لا تتم إدارتها (مثل صيد الأسماك في المحيطات أو قطع الأشجار في الغابات) نشاطاً زراعياً؛
 (ج) *قياس التغيير*. يتم قياس ومتابعة التغيير في النوعية (على سبيل المثال، الميزة الوراثية والكثافة والنضج والغلاف الدهني والمحتوى البروتيني وقوة الألياف) أو الكمية (على سبيل المثال، النسل والوزن والمتر المكعب وطول الألياف أو قطرها وعدد البراعم) الذي يحدثه التحول الحيوي أو الحصاد، كمهمة إدارية روتينية.

٧ ينتج عن التحول الحيوي الأنواع الآتية من النتائج:

- (أ) تغيرات في الأصل من خلال (١) النمو (زيادة في كمية حيوان أو نبات أو تحسن في نوعيته)، أو (٢) الانتكاس (انخفاض في كمية حيوان أو نبات أو تردّي في نوعيته)، أو (٣) التكاثر (إنتاج حيوانات أو نباتات حية إضافية)؛ أو
 (ب) إنتاج منتج زراعي مثل عصارة الأشجار وأوراق الشاي والصوف والحليب.

تعريفات عامة

- ٨ تُستخدم المصطلحات الآتية في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها فيما يلي:
المبلغ الدفري هو المبلغ الذي يتم إثبات الأصل به في قائمة المركز المالي.
القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل، أو سيتم دفعه لنقل التزام، في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ "قياس القيمة العادلة")
المنح الحكومية هي المنح الحكومية الوارد تعريفها في المعيار الدولي للمحاسبة ٢٠.

٩ [حُدفت]

الإثبات والقياس

١٠ يجب على المنشأة أن تثبت أصلاً حيواً أو منتجاً زراعياً فقط عندما:

- (أ) تسيطر المنشأة على الأصل نتيجة لأحداث سابقة؛
- (ب) يكون من المرجح أن تتدفق إلى المنشأة المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل؛
- (ج) يمكن قياس القيمة العادلة للأصل أو تكلفته بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- ١١ في النشاط الزراعي، يمكن إثبات السيطرة، على سبيل المثال، عن طريق الملكية القانونية للماشية ووسم الماشية أو تعليمها بأية صورة أخرى عند اقتنائها أو ولادتها أو فطامها. ويتم تقييم المنافع المستقبلية عادةً عن طريق قياس الصفات العضوية المهمة.
- ١٢ يجب قياس الأصل الحيوي، عند الإثبات الأولي وفي نهاية كل فترة تقرير، بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، باستثناء الحالة الموضحة في الفقرة ٣٠ حيث لا يمكن قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- ١٣ يجب قياس المنتج الزراعي المحصول من الأصول الحيوية للمنشأة بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع عند الحصاد. ويكون مثل هذا القياس هو التكلفة في ذلك التاريخ عند تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة ٢ "المخزون" أو أي معيار آخر واجب التطبيق.
- ١٤ [حُذفت]
- ١٥ يمكن تبسيط قياس القيمة العادلة لأصل حيوي أو منتج زراعي عن طريق تجميع الأصول الحيوية أو المنتجات الزراعية وفقاً للصفات المهمة، على سبيل المثال، وفقاً للعمر أو النوعية. وتختار المنشأة الصفات التي تقابل الصفات المستخدمة في السوق على أنها أساس للتسعير.
- ١٦ ترم المنشآت غالباً عقوداً لبيع أصولها الحيوية أو منتجاتها الزراعية في تاريخ مستقبلي. ولا تُعد الأسعار التعاقدية مناسبة بالضرورة عند قياس القيمة العادلة، لأن القيمة العادلة تعكس ظروف السوق الحالية التي قد يدخل في ظلها المشترون والبائعون المشاركون في السوق في معاملة. ونتيجةً لذلك، لا يتم تعديل القيمة العادلة للأصل الحيوي أو المنتج الزراعي بسبب وجود عقد. وفي بعض الحالات، قد يكون عقد بيع أصل حيوي أو منتج زراعي عقداً غير مجدٍ، حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للمحاسبة ٣٧ "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة". وينطبق المعيار الدولي للمحاسبة ٣٧ على العقود غير المجدية.
- ٢١-١٧ [حُذفت]
- ٢٢ لا تُدرج المنشأة أي تدفقات نقدية لتمويل الأصول أو إعادة إنشاء الأصول الحيوية بعد الحصاد (على سبيل المثال، تكلفة إعادة زرع الأشجار بعد الحصاد في مزرعة حرجية).
- ٢٣ [حُذفت]
- ٢٤ قد تقارب التكلفة في بعض الأحيان القيمة العادلة، وخصوصاً عندما:
- (أ) يكون قد حدث تحول حيوي طفيف منذ تكبد التكلفة الأولية (على سبيل المثال، الشتلات التي زُرعت قبل نهاية فترة التقرير مباشرة أو الماشية المقتناة حديثاً)؛ أو
- (ب) لا يُتوقع أن يكون تأثير التحول الحيوي على السعر ذا أهمية نسبية (على سبيل المثال، النمو الأولي في دورة إنتاج مدتها ٣٠ سنة لمزرعة صنوبر).
- ٢٥ تكون الأصول الحيوية غالباً ملتحمة عضوياً بالأرض (على سبيل المثال، الأشجار في مزرعة حرجية). وقد لا تكون هناك سوق منفصلة للأصول الحيوية التي تكون ملتحمة بالأرض ولكن قد توجد سوق نشطة للأصول المتحددة كحزمة واحدة، أي الأصول الحيوية، والأرض البكر، والتحسينات على الأرض. ويمكن للمنشأة أن تستخدم المعلومات المتعلقة بالأصول المتحددة لتقيس القيمة العادلة للأصول الحيوية. فعلى سبيل المثال، يمكن طرح القيمة العادلة للأرض البكر والتحسينات على الأرض من القيمة العادلة للأصول المتحددة للوصول إلى القيمة العادلة للأصول الحيوية.

المكاسب والخسائر

- ٢٦ يجب إدراج المكسب أو الخسارة الناشئة عند الإثبات الأولي للأصل الحيوي بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، والناشئة عن تغيير في القيمة العادلة للأصل الحيوي مطروحاً منها تكاليف البيع، ضمن الربح أو الخسارة للفترة التي تنشأ فيها.

- ٢٧ قد تنشأ خسارة عند الإثبات الأولي للأصل الحيوي، لأن تكاليف البيع يتم طرحها عند تحديد القيمة العادلة للأصل الحيوي مطروحاً منها تكاليف البيع. وقد ينشأ مكسب عند الإثبات الأولي لأصل حيوي، مثلاً عند ولادة عجل.
- ٢٨ يجب إدراج المكسب أو الخسارة الناشئة عند الإثبات الأولي للمنتج الزراعي بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع ضمن الربح أو الخسارة للفترة التي تنشأ فيها.
- ٢٩ قد ينشأ المكسب أو الخسارة عند الإثبات الأولي للمنتج الزراعي نتيجةً للحصاد.

عدم القدرة على قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها

- ٣٠ يوجد افتراض بأنه يمكن قياس القيمة العادلة للأصل الحيوي بطريقة يمكن الاعتماد عليها. ومع ذلك، يمكن دحض ذلك الافتراض فقط عند الإثبات الأولي للأصل الحيوي الذي لا تتوفر له أسعار سوق معلنة والذي يُحدّد أن القياسات البديلة لقيمته العادلة لا يمكن الاعتماد عليها على الإطلاق. وفي مثل هذه الحالة، يجب قياس ذلك الأصل الحيوي بتكلفته مطروحاً منها أي إهلاك متراكم وأية خسائر هبوط متراكمة. وفور أن تصبح القيمة العادلة لمثل ذلك الأصل الحيوي من الممكن قياسها بطريقة يمكن الاعتماد عليها، يجب على المنشأة أن تقيسه بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. وفور استيفاء الأصل الحيوي غير المتداول لضوابط تصنيفه على أنه محتفظ به للبيع (أو إدراجه ضمن مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع) وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٥ "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة"، يُفترض عندئذٍ أن القيمة العادلة يمكن قياسها بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- ٣١ يمكن دحض الافتراض الوارد في الفقرة ٣٠ فقط عند الإثبات الأولي. وتستمر المنشأة التي قامت في السابق بقياس أصل حيوي بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع في قياس الأصل الحيوي بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع إلى حين استيعاده.
- ٣٢ في جميع الحالات، تقيس المنشأة المنتج الزراعي عند الحصاد بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. ويعكس هذا المعيار وجهة النظر القائلة بأن القيمة العادلة للمنتج الزراعي عند الحصاد يمكن دائماً قياسها بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- ٣٣ لتحديد التكلفة والإهلاك المتراكم وخسائر الهبوط المتراكمة، يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان المعيار الدولي للمحاسبة ٢، والمعيار الدولي للمحاسبة ١٦، والمعيار الدولي للمحاسبة ٣٦ "الهبوط في قيمة الأصول".

المنح الحكومية

- ٣٤ يجب إثبات المنحة الحكومية غير المشروطة المتعلقة بأصل حيوي مقيس بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع ضمن الربح أو الخسارة فقط عندما تصبح المنحة الحكومية مستحقة التحصيل.
- ٣٥ إذا كانت المنحة الحكومية المتعلقة بأصل حيوي مقيس بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع مشروطة، بما في ذلك عندما تتطلب منحة حكومية من المنشأة عدم مزاوله نشاط زراعي معين، فإن المنشأة يجب عليها إثبات المنحة الحكومية ضمن الربح أو الخسارة فقط عندما يتم استيفاء الشروط المرتبطة بالمنحة الحكومية.
- ٣٦ تنوع أحكام وشروط المنح الحكومية. فعلى سبيل المثال، قد تتطلب منحة من المنشأة أن تعمل بالزراعة في موقع بعينه لمدة خمس سنوات وتتطلب من المنشأة أن ترد كامل المنحة إذا عملت بالزراعة لمدة أقل من خمس سنوات. ففي هذه الحالة، لا يتم إثبات المنحة ضمن الربح أو الخسارة إلا بعد مرور السنوات الخمس. وبالرغم من ذلك، إذا كانت شروط المنحة تسمح بالإبقاء على جزء منها وفقاً للوقت الذي انقضى، فإن المنشأة تُثبت ذلك الجزء ضمن الربح أو الخسارة مع مرور الوقت.
- ٣٧ ينطبق المعيار الدولي للمحاسبة ٢٠ إذا كانت المنحة الحكومية تتعلق بأصل حيوي مقيس بتكلفته مطروحاً منها أي إهلاك متراكم وأية خسائر هبوط متراكمة (انظر الفقرة ٣٠).
- ٣٨ يتطلب هذا المعيار معالجة مختلفة عن المعيار الدولي للمحاسبة ٢٠، إذا كانت المنحة الحكومية تتعلق بأصل حيوي مقيس بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو إذا كانت المنحة الحكومية تتطلب من المنشأة عدم مزاوله نشاط زراعي بعينه. وينطبق المعيار الدولي

للمحاسبة ٢٠ فقط على المنحة الحكومية التي تتعلق بأصل حيوي مقيس بتكلفته مطروحاً منها أي إهلاك متراكم وأية خسائر هبوط متراكمة.

الإفصاحات

[حُذفت]	٣٩
عام	
٤٠	يجب على المنشأة أن تفصح عن مجموع المكسب أو الخسارة الناشئ خلال الفترة الحالية عند الإثبات الأولي للأصول الحيوية والمنتجات الزراعية والناشئ عن التغيير في القيمة العادلة للأصول الحيوية مطروحاً منها تكاليف البيع.
٤١	يجب على المنشأة أن تقدم وصفاً لكل مجموعة من الأصول الحيوية.
٤٢	يمكن للإفصاح المطلوب بموجب الفقرة ٤١ أن يأخذ شكل وصف سردي أو كمي.
٤٣	تُشجّع المنشأة على تقديم وصف كمي لكل مجموعة من الأصول الحيوية، مع التمييز بين الأصول الحيوية للاستهلاك والأصول الحيوية للإنتاج أو بين الأصول الحيوية مكتملة النمو والأصول الحيوية في طور النماء، بحسب ما هو مناسب. فعلى سبيل المثال، يمكن للمنشأة أن تفصح عن المبالغ الدفترية للأصول الحيوية للاستهلاك والأصول الحيوية للإنتاج بحسب المجموعة. ويمكن للمنشأة أيضاً أن تقسم تلك المبالغ الدفترية بين الأصول مكتملة النمو والأصول في طور النماء. ويوفر هذا التمييز معلومات قد تكون مفيدة في تقييم توقيت التدفقات النقدية المستقبلية. وتفصح المنشأة عن أساس إجراء أي تمييز من هذا القبيل.
٤٤	الأصول الحيوية للاستهلاك هي تلك التي سيتم حصادها على أنها منتج زراعي أو بيعها على أنها أصول حيوية. ومن أمثلة الأصول الحيوية للاستهلاك الماشية المخصصة لغرض إنتاج اللحوم، والماشية المحتفظ بها للبيع، والأسماك في المزارع، والمحاصيل مثل الذرة والقمح، والمنتج الذي ينمو على النبات المثمر والأشجار التي تتم زراعتها للحصول على الخشب. أما الأصول الحيوية للإنتاج فهي تلك التي بخلاف الأصول الحيوية للاستهلاك، على سبيل المثال، الماشية التي يُنتج منها الحليب، وأشجار الفاكهة التي يتم حصاد الفاكهة منها. ولا تُعد الأصول الحيوية للإنتاج منتجاً زراعياً، ولكنها، بدلاً من ذلك، يتم الاحتفاظ بها لإنتاج منتج.
٤٥	يمكن تصنيف الأصول الحيوية إما على أنها أصول حيوية مكتملة النمو أو أصولاً حيوية في طور النماء. والأصول الحيوية مكتملة النمو هي تلك التي حققت مواصفات قابلة للحصاد (فيما يخص الأصول الحيوية للاستهلاك) أو القادرة على العيش والاستمرار لمواسم حصاد منتظمة (فيما يخص الأصول الحيوية للإنتاج).
٤٦	يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي في حالة عدم الإفصاح عنه في موضع آخر ضمن المعلومات المنشورة مع القوائم المالية: (أ) طبيعة أنشطتها في كل مجموعة من الأصول الحيوية؛ (ب) التقديرات أو المقاييس غير المالية للكميات المادية الخاصة بما يلي: (١) كل مجموعة من الأصول الحيوية للمنشأة في نهاية الفترة؛ (٢) محصول المنتج الزراعي خلال الفترة.
[حُذفت]	٤٨-٤٧
٤٩	يجب على المنشأة أن تفصح عن: (أ) وجود الأصول الحيوية التي تكون ملكيتها مقيدة، والمبالغ الدفترية لها، والمبالغ الدفترية للأصول الحيوية المرهونة كضمان لالتزامات؛ (ب) مبلغ التعهدات بتطوير أو اقتناء الأصول الحيوية؛ (ج) استراتيجيات إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي.

- ٥٠ يجب على المنشأة أن تعرض مطابقة للتغيرات في المبلغ الدفترى للأصول الحيوية بين بداية الفترة الحالية ونهايتها. ويجب أن تشمل المطابقة:
- (أ) المكسب أو الخسارة الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع؛
- (ب) الزيادات بسبب المشتريات؛
- (ج) الانخفاضات التي تُعزى إلى المبيعات والأصول الحيوية المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع (أو المدرجة ضمن مجموعة استبعاد مُصنّفة على أنها محتفظ بها للبيع) وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٥؛
- (د) الانخفاضات بسبب الحصاد؛
- (هـ) الزيادات الناتجة عن تجميع أعمال؛
- (و) صافي فروقات أسعار الصرف الناشئة عن ترجمة القوائم المالية إلى عملة عرض مختلفة، وعن ترجمة عملية أجنبية إلى عملة العرض الخاصة بالمنشأة المعدة للتقرير؛
- (ز) التغيرات الأخرى.

٥١ قد تتغير القيمة العادلة للأصل الحيوي مطروحاً منها تكاليف البيع بسبب كل من التغيرات العضوية والتغيرات السعرية في السوق. ويُعد الإفصاح المنفصل عن التغيرات العضوية والسعرية مفيداً في تقييم أداء الفترة الحالية والتوقعات المستقبلية، ولاسيما عندما تكون هناك دورة إنتاج أطول من سنة واحدة. وفي مثل هذه الحالات، تُشجّع المنشأة على الإفصاح، بحسب المجموعة أو غير ذلك، عن مبلغ التغير في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع المُدرج ضمن الربح أو الخسارة بسبب التغيرات العضوية وبسبب التغيرات السعرية. وتقل فائدة هذه المعلومات عادة عندما تكون دورة الإنتاج أقل من سنة واحدة (على سبيل المثال، عند تربية الدجاج أو زراعة محاصيل الحبوب).

٥٢ ينتج عن التحول الحيوي عدد من أنواع التغير العضوي — النمو والانتكاس والإنتاج والتكاثر، وكل منها قابل للرصد والقياس. ولكل من تلك التغيرات العضوية علاقة مباشرة بالمنافع الاقتصادية المستقبلية. ويُعد أي تغير في القيمة العادلة لأصل حيوي بسبب الحصاد تغيراً عضوياً أيضاً.

٥٣ يكون النشاط الزراعي غالباً عرضة لمخاطر المناخ والأمراض والمخاطر الطبيعية الأخرى. وفي حالة وقوع حدث ينشأ عنه بند دخل أو مصروف ذو أهمية نسبية، فيتم الإفصاح عن طبيعة ومبلغ ذلك البند وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ١ "عرض القوائم المالية". ومن أمثلة مثل هذا الحدث تفشي مرض خطير والفيضانات والجفاف أو الصقيع الشديد وانتشار الحشرات.

إفصاحات إضافية عن الأصول الحيوية عندما لا يمكن قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها

٥٤ إذا كانت المنشأة تقيس الأصول الحيوية بتكلفتها مطروحاً منها أي إهلاك متراكم وأية خسائر هبوط متراكمة (انظر الفقرة ٣٠) في نهاية الفترة، فيجب على المنشأة أن تفصح عما يلي لمثل هذه الأصول الحيوية:

- (أ) وصف للأصول الحيوية؛
- (ب) توضيح لأسباب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها؛
- (ج) إن أمكن، مدى التقديرات التي من المرجح بدرجة كبيرة أن تقع ضمنها القيمة العادلة؛
- (د) طريقة الإهلاك المستخدمة؛
- (هـ) الأعمار الانتاجية أو معدلات الإهلاك المستخدمة؛
- (و) إجمالي المبلغ الدفترى والإهلاك المتراكم (مجموعاً مع خسائر الهبوط المتراكمة) في بداية الفترة ونهايتها.

٥٥ إذا قامت المنشأة، خلال الفترة الحالية، بقياس أصول حيوية بتكلفتها مطروحاً منها أي إهلاك متراكم وأية خسائر هبوط متراكمة (انظر الفقرة ٣٠)، فيجب على المنشأة أن تفصح عن أي مكسب أو خسارة مثبتة عند استبعاد مثل هذه الأصول الحيوية ويجب أن

تفصح المطابقة المطلوبة بموجب الفقرة ٥٠ عن المبالغ المتعلقة بمثل هذه الأصول الحيوية بشكل منفصل. وإضافة لذلك، يجب أن تتضمن المطابقة المبالغ الآتية المدرجة ضمن الربح أو الخسارة فيما يتعلق بتلك الأصول الحيوية:

- (أ) خسائر الهبوط؛
 (ب) عكوسات خسائر الهبوط؛
 (ج) الإهلاك.
- ٥٦ إذا أصبحت القيمة العادلة للأصول الحيوية التي قيست سابقاً بتكلفتها مطروحاً منها أي إهلاك متراكم وأية خسائر هبوط متراكمة قابلة للقياس بطريقة يمكن الاعتماد عليها خلال الفترة الحالية، فيجب على المنشأة أن تفصح عما يلي لتلك الأصول الحيوية:
- (أ) وصف للأصول الحيوية؛
 (ب) توضيح للأسباب التي جعلت القيمة العادلة قابلة للقياس بطريقة يمكن الاعتماد عليها؛
 (ج) أثر التغيير.

المنح الحكومية

- ٥٧ يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي فيما يتعلق بالنشاط الزراعي الذي يشمل هذا المعيار:
- (أ) طبيعة المنح الحكومية المثبتة في القوائم المالية، ومداهها؛
 (ب) الشروط غير المستوفاة والاحتمالات الأخرى المرتبطة بالمنح الحكومية؛
 (ج) الانخفاض الكبير المتوقع في مستوى المنح الحكومية.

تاريخ السريان والتحول

- ٥٨ يصبح هذا المعيار سارياً للقوائم المالية السنوية التي تغطي الفترات التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٣ أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجّع على التطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة هذا المعيار لفترات تبدأ قبل ١ يناير ٢٠٠٣، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- ٥٩ لا يضع هذا المعيار أي أحكام تحول محددة. وتتم المحاسبة عن تطبيق هذا المعيار لأول مرة وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".
- ٦٠ عدّلت الفقرات ٥، ٦، ١٧، و ٢٠، و ٢١ وخُذفت الفقرة ١٤ بموجب "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" الصادرة في مايو ٢٠٠٨. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات بأثر مستقبلي للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة التعديلات لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- ٦١ عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣، الصادر في مايو ٢٠١١، الفقرات ٨، ١٥، ١٦، و ٢٥، و ٣٠ وحذفت الفقرات ٩، و ١٧-٢١، و ٢٣، و ٤٧، و ٤٨. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣.
- ٦٢ عدّل الإصدار "الزراعة: النباتات المثمرة" (تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة ١٦ والمعيار الدولي للمحاسبة ٤١)، الصادر في يونيو ٢٠١٤، الفقرات ١-٥، و ٨، و ٢٤، و ٤٤ وأضاف الفقرات ١٥-٥ ج و ٦٣. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة تلك التعديلات لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات بأثر رجعي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨.
- ٦٣ في فترة التقرير التي يتم فيها تطبيق الإصدار "الزراعة: النباتات المثمرة" (تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة ١٦ والمعيار الدولي للمحاسبة ٤١) لأول مرة، لا يلزم المنشأة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من المعيار الدولي للمحاسبة ٨ للفترة الحالية. ومع ذلك، يجب على المنشأة أن تعرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من المعيار الدولي للمحاسبة ٨ لكل فترة سابقة معروضة.

٦٤ عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦، الصادر في يناير ٢٠١٦، الفقرة ٢. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦.

٦٥ عدّلت "التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي، دورة ٢٠١٨-٢٠٢٠"، الصادرة في مايو ٢٠٢٠، الفقرة ٢٢. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل على عمليات قياس القيمة العادلة التي تتم في أو بعد بداية أول فترة تقرير سنوية تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة التعديل لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.